

هذا السعودي "الأخر" ما بين الأكاديمية والثقافة
مسألة الجهل في بعضنا وكيفية تحويلها إلى معرفة

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

قد يكون من المستغرب، أو حتى من المستهجن أن يخاطب عربياً عربي آخر شقيق تحت عنوان "الأخر"، وكأن هذا "الأخر" من عالم مختلف عن عالم "الأنا"، على الرغم من روابط العرق واللغة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة التي تجمع في ما بينهما. ما دفعني إلى كتابة هذا المقال هي تجربتي في استكشاف هذا "الأخر" السعودي، التي مر عليها نحو عامين، ثم تكررت مرة أخرى قبل بضعة أسابيع حافرة في نفسي بصمات عميقة. ولا أدعي بتاتا سهولة هذه المحاولة. فعندما يكون "الأخر" مجهولاً لدى "الأنا"، فإن استكشافه والتعرف عليه يكون أقل صعوبة، فيما لو كان "الأنا" مشحوناً في ذهنه بصورة معكوسة عن هذا "الأخر" الشقيق.

خلال العام 1998، طلب إليّ ترؤس لجنة لمناقشة رسالة دبلوم في الجامعة اللبنانية حول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية - رؤية مستقبلية" أعدها الأمير عبد العزيز بن بدر بن سعود آل سعود. ترددت كثيراً بادئ الأمر في تولي المهمة لسببين: أولهما، أن صاحب الأطروحة هو فرد من الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية وله مقامه، وثانيهما وبكل صراحة، شككت في أن يكون صاحب الرسالة قد تلقى مساعدة من أحد لإنجاز عمله. فنحن كلبنانيين، نعرف أهلنا في الخليج، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية، كسائحين في بلدنا يصطافون في جبالنا ونادراً، على الأقل للذين لا يعرفون السعودية وأهلها عن قرب، ما نلتقي في لبنان بخليجين مثقفين نجالسهم ونتحدث معهم، فكيف إذا كان هذا السعودي أميراً من الأسرة الحاكمة. ولكي أتصل يومها من المناقشة، اشترطت على مدير كلية الآداب أن أجلس مع الطالب قبل المناقشة و"أناقشه" في رسالته. فإذا اقتنعت أنها من "صنعه" اشتركت في مناقشتها، وإلا أعلن عن رفضي.

استعديت كثيراً للقاء الطالب - الأمير، ووضعت تصورات كثيرة حول مظهره وشخصيته وما قد يدور بيننا من نقاش. كذلك الحال، تلهفت ابنتي سمر لمشاهدته، وأخبرت زميلاتها أن أميراً سيزورنا واطعة بدورها تخيلات عديدة حول ما سيبدو عليه مظهره، وهل سيكون صورة طبق الأصل عن الأمير في القصص التي قرأتها في المدرسة. وقبل يومين على موعد مناقشة الرسالة، حضر الطالب - الأمير إلى منزلي وفاجئني بفتوته وسمرته الجذابة ولباسه الأوروبي، ثم بادرني بالقول قبل أن أفوه بكلمة وهو يضع يديه بين فخذه كدليل على التواضع، "أنا هنا في بيتك كطالب وليس كأمر، وقد جئت لأتلم منك وأسمع نصائحك". كانت هذه الكلمات الرقيقة والدافئة كافية لأن تذيب حائط الجليد بيننا، الذي ربما قد لا أكون قد شاركت في بنائه، ولنا عودة إلى هذا الموضوع.

تحدثنا في تلك الجلسة الطويلة عن كل شيء في الرسالة وما يتصل بها. كما تعمدت أن أمتحن ثقافة الطالب - الأمير في موضوعات ثقافية عامة لا علاقة لها بالناحية الأكاديمية. كانت تلك "المناقشة" كافية لأن أغوص في استكشاف شخصيته. فتكونت لديّ فناعة بأن لا شيء يمنع أن يكون هذا "الأخر" السعودي، وحتى من العائلة الحاكمة، مثقفاً وباحثاً ومحباً للعلم ومتفوقاً على غيره من أشقائه العرب، وفي الوقت نفسه إنساناً على تواضع وخلق كريم وخصال حميدة ومخافة الله.

على الرغم من النواقص في الرسالة هنا وهناك، أسوة بكل عمل أكاديمي، إلا أن اللافت فيها هي تلك الشجاعة التي تحلى بها صاحبها وهو ينتقد القصور في تنفيذ بعض من مهام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهمها في مجالي حل الخلافات الحدودية بين الدول المنضمة إلى تلك المنظمة، أو عدم اعتمادها سياسة دفاعية فعالة ظهرت هشاشتها بشكل خاص في أثناء حرب الخليج الثانية. فحاول أن يستشرف رؤى سياسية واستراتيجية لمجالات التعاون المستقبلية بين دول المجلس في إطار وعي ذاتي بمشكلات المنطقة وحاجاتها واضعاً مقترحات بناءة في هذا الخصوص. ودون الاستفاضة أقول، أنه تمت مناقشة "الأمير" بكل نجاح وبحضور جمهرة من الأمراء السعوديين وتصوير فيديو وكوكيتيل وخلافه.

وبمنتهى الصراحة، كانت شخصية الأمير وثقافته وروده على أسئلة أعضاء لجنة المناقشة ذات تأثير كبير على الدرجة التي نالها. وقد سمحت لي هذه المناقشة أن أتعرف على جوانب أخرى من شخصيته. فهو يعترف بالتقصير هنا وهناك ولا يخجل من القول أنه لا يزال في مرحلة التعلم، ويضطرب عند السؤال المخرج، ويمزج في اللحظة المناسبة، خصوصاً عندما تحدث أمام الجميع عن "مناقشتين" لرسالته، الأولى جرت في منزلي والثانية في الجامعة.

كي استكمل معرفتي عن قرب بالثقافة "الأميرية" السعودية، دعوة الأمير عبد العزيز وشقيقه الأمير مشعل إلى العشاء في منزلي المتواضع. قبلا الدعوة على الفور بكل ترحيب، وشعرت أنهما لا يمانعان من أن يستكشفاً بدورهما "الأخر"، الذي هو أنا. ولكي تكون الجلسة مسلية وثقافية و"الاستكشاف" أوسع في آن، دعوة ثلاثة زملاء من الجامعة إلى هذا اللقاء. كانت حرب الخليج الثانية وما يعانیه الشعب العراقي جراء فرض الحصار عليه، إحدى الموضوعات الرئيسية التي وضعت على "طاولة" النقاش إلى جانب أطباق المقبلات والمأكولات اللبنانية المحببة للأخوة السعوديين. وأقول بصراحة، أن أحد الزملاء اللبنانيين بادر بفتح النقاش حول مسألة الخليج ومعاناة الشعب العراقي من الحصار المفروض عليه، محاولاً بذلك استفزاز الضيفين السعوديين بصفتهم من الأسرة الحاكمة والدعوة إلى أن الوقت قد حان للمصالحة مع العراق.

على عكس ما كنت أتوقع، بادر الأمير مشعل بالرد على سائله. كانت هذه هي المرة الأولى التي استمع فيها إلى ضيفي، إذ سبق وتعرفت إليه كمستمع في مناقشة رسالة شقيقه، ولم نتبادل يوماً معاً سوى كلمات المجاملة. اتسم الأمير مشعل بالهدوء وبدرجة عالية من الموضوعية وهو يعرض وجهة نظره. فتناول المسألة من زاويتين مختلفتين من دون خلط بينهما: النظام الحاكم في بغداد والشعب العراقي. ففند أسباب استحالة المصالحة مع الحكم العراقي في ضوء تعديه على النظام العربي واعتماده سياسة الهيمنة والتوسع واستباحة الأقوى للأضعف والأكبر للأصغر، وبالتالي عدم الوثوق بالرئيس العراقي كشخص يحترم النظام العربي الخليجي. ثم تطرق إلى البيئة الخليجية بأصولها وتقاليدها العربية التي لا تسمح بمثل هذا التعدي. وفي الوقت نفسه، أعلن أن

السعودية حكومة وشعباً ترحب بالفعل برفع المعاناة عن الشعب العراقي. إلى ذلك، برر الأمير أسباب استعانة دول الخليج بالقوات الأجنبية، وخصوصاً الأميركية، وإشكالية هذه المسألة على السعودية مجتمعاً وحكومة. فتحدث بتركيز شديد وفهم واسع عن النظام العالمي الجديد والمصالح الأميركية في المنطقة ومحددات السياسة الأميركية وأهدافها ودور السعودية البارز في المعادلة الإقليمية والشرق أوسطية وما فرضه عليها الاحتلال العراقي للكويت من خيارات صعبة، وفي مقدمها استدعاء قوات أجنبية. ورأى الأمير مشعل أن عجز جامعة الدول العربية والخلافات العربية – العربية، قد حالت يومئذ دون اتخاذ عمل عربي موحد لوقف العدوان العراقي على الكويت، وهو ما كان يراهن عليه النظام العراقي، مما جعل مجلس التعاون بالتالي يستعين بحلفاء دوليين كسلاح ذو حدين.

من مسألة الخليج وحرب الخليج، انتقل النقاش فجأة إلى مسائل خليجية أخرى كالديمقراطية والمجالس التمثيلية والإصلاحات الخ... فأكد الأمير مشعل أنه شخصياً يحبذ الديمقراطية، ومعه الكثير من الشباب السعوديين. لكنه يرفض استيرادها وتطبيقها بشكلها الغربي المألوف الذي يسعى إليها الكثير من النخب العربية أصحاب الثقافات الغربية. فاعتبر أن الديمقراطية ذات جذور عربية عرفها الإسلام والمجتمع الإسلامي في السابق، وأنه يمكن الاستفادة منها ووضعها في قالب يتماشى مع الظروف الأنوية. وهنا، انتقد الأمير مشعل الديمقراطيات المطبقة والمروج لها في البلدان النامية، حيث يستطيع ضابط مخابرات عربي أن يعتقل أي فرد من دون مسوغ قانوني. وأكد أن شيئاً من هذا القبيل لا يحدث في السعودية بتاتاً. ثم شدد على رغبة حقيقية في المملكة لتحديث الدولة والقيام بإصلاحات. لكنه بيّن بوضوح استحالة إحداث نقلة نوعية سريعة، نظراً لطبيعة المجتمع السعودي والثقافة السائدة هناك. وهنا، عرّج الأمير مشعل على تاريخ التحديث في السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز، مبيناً صعوبة التجربة التي شقت طريقها ومواقف السعوديين المختلفة والمتباينة منه. وقال، إن من يقارن السعودية في عصر الملك عبد العزيز وما هي عليه اليوم، سوف يدهش لخطوات التحديث التي شهدتها. وختم هذا الموضوع بالقول، إن إنشاء ديوان للشورى هو دليل على الرغبة في استكمال مسيرة الإصلاحات.

سببت كثرة الحديث عن أزمة الخليج وتداعياتها على ما يبدو ضيقاً لدى الضيفين السعوديين، وخصوصاً عند حديثهما عن معاناة الشعب العراقي. فأرادا الانتقال إلى موضوع آخر. فاختارا الأزمة اللبنانية عبر طرح سؤال حول ما فعله اللبنانيون ببلدهم. وما لبثا بعد قليل أن بدءا يشخصان مسببات تلك الأزمة. وبكل صراحة، كانا لا يقلان معرفة بدقائق الأمور اللبنانية عن أي "خبير" في هذا الشأن، من نظام الحكم والطائفية السياسية والفوارق الاجتماعية والطبقية والعوامل الخارجية للأزمة. وكان أكثر ما كان يؤلمهما هو أن لبنان لم يتخلص حتى الآن من الطائفية السياسية، على الرغم من المستوى الثقافي لأبنائه وشعارات الديمقراطية والعلمنة التي ترفع عالياً ويُطبل لها. وقد عزا أحد الزملاء اللبنانيين اضطلاع الأخوة السعوديين على جوانب دقيقة للأزمة اللبنانية إلى أهمية لبنان بين البلدان العربية بالنسبة للدول العربية والأشقاء السعوديين والإعجاب بمركزه وتقدم أبنائه العلمي والثقافي. أما أنا، فعزوت المسألة عن قناعة إلى ثقافة واسعة عند الأميرين. بهذه الموضوعات انتهت سهرتنا، وودعنا ضيفينا إلى غد آخر.

قبل حوالي شهر تقريباً على كتابة هذا التقرير، أي بعد فترة طويلة على سهرتنا البيروتية، تلقيت اتصالاً هاتفياً من الأمير عبد العزيز يدعوني إلى حضور مناقشة أطروحة الدكتوراه التي أعدها في "أكاديمية ناصر العسكرية العليا" في القاهرة، وهي بعنوان "الدور الإقليمي للمملكة

العربية السعودية". أما عن سبب حضوري المناقشة، فكان في الواقع لقياس مدى التقدم العلمي والثقافي الذي حققه هذا الأمير بين رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه موضوع المناقشة، وبالتالي زيادة معرفتي بهذا "الأخر" الشقيق.

لم يتيسر لي خلال اليومين السابقين على المناقشة الانفراد كثيراً بالأمير عبد العزيز. كان منشغلاً بإعداد عشرات البيانات والرسوم التوضيحية والخارطات لموضوع أطروحته لاستخدامها أثناء عرضه لإشكالية أطروحته وأهم النقاط فيها. وتم هذا بالفعل يوم المناقشة، ودل على آلية جديدة في الشرح الأكاديمي قلّ أن استعملت في أية مناقشة دكتوراه في وطننا العربي.

يوم الأول من حزيران، كان يوماً جمهرة أكاديمية في القاهرة. فلجنة المناقشة كانت برئاسة الأستاذ الدكتور السفير مصطفى الفقي، وعضوية الأستاذة الدكتور أحمد عبد الحليم والدكتور أحمد يوسف أحمد، والمشرفين اللواء أحمد فخر واللواء أسامه الغزالي حرب. كان وقوف الطالب – الأمير أمام هذه اللجنة المشهود بأعضائها في المجالات العلمية والسياسية والاستراتيجية والعسكرية والدبلوماسية يضيف وقاراً ورهبة على المناقشة. أما عن أبرز الحاضرين الذي غصت بهم قاعة المناقشة الواسعة، فهم رئيس أكاديمية ناصر، وسفير المملكة العربية السعودية في القاهرة، هذا إلى جانب عدد من الأمراء وشخصيات سعودية، منهم شقيقاً الأمير عبد العزيز، والأمير منصور بن سعد، والدكتور سعيد باديب، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية السعودية. كما حضر الجلسة الدكتور حسان بالي، مدير في الدويتشه فيلي في ألمانيا والتي تبت بالعربية، والدكتور محمد خضر من كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

لعل أهم ما جاء في الأطروحة (الباب الأول) هو تركيز الباحث على دور الإسلام والشريعة الإسلامية في السياسة السعودية في المجالين الداخلي والخارجي. فالإسلام هو المحدد الرئيسي والأول لهذه السياسة والقران الكريم هو دستور الدولة، فيما تتمثل سلطات الحكم بالملك والسلطات القضائية والتنفيذية والتنظيمية. أما عن الثوابت الرئيسية للسياسة الخارجية السعودية، فهي عبارة عن إشكالية حساسة دقيقة تسير عليها المملكة منذ نشأتها: عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ورفض التدخل في شؤونها ونبذ العنف ودعم القضايا الإسلامية (الأقليات المسلمة في البلقان) والعربية (القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية وتحريك الكويت).

ولأن السعودية لا تمارس دورها بمعزل عن محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي، خصص الباحث الباب الثاني من أطروحته للإجابة على تساؤلات عديدة، أبرزها انعكاسات النظام العالمي الجديد على النظام الإقليمي العربي والدائرة الإسلامية، ومحددات السياسة الخارجية السعودية الإقليمية والدولية في ضوء هذا النظام. فيخلص إلى مسألتين: القضية الفلسطينية واستعادة الأراضي العربية والقدس، ومسألة الأمن الإقليمي.

يرى الباحث أن كلا المسألتين تفرض نفسها على العلاقات بين الرياض وواشنطن: إصرار السعودية على عدم التهاون في الحقوق الفلسطينية، في وقت تنحاز فيه الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل؛ دور السعودية الأمني في المنطقة والتهديدات والتحديات التي تتعرض لها وما يستتبع ذلك من استحضار عسكري أجنبي عند الضرورة، وبالتالي ما تدفعه المملكة من أجل ذلك من رصيدها في العالمين العربي والإسلامي.

أما عن التحديات والتهديدات التي تواجهها المملكة، فيستعرضها الأمير في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي. فيبرز دور إسرائيل في المنطقة الأولى وسياستها الاستيطانية والمائية وتنامي قدراتها العسكرية والنووية وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والعسكري مع تركيا. كما يسلط الضوء على التحالف التركي - الإسرائيلي في النظام الشرق أوسطي. ويعتقد الباحث أن توتر العلاقات بين الهند وباكستان وسباقهما النووي يشكل أيضاً تهديداً حقيقياً لمنطقة الخليج بسبب الجوار الجغرافي. أما من حيث التهديدات التي تواجهها المملكة في المجال الإقليمي، فهي مساعي إيران لفرض هيمنتها على الخليج واستمرار العراق كعامل اضطراب في المنطقة من خلال الأزمات التي يفتعلها بين حين وآخر. أخيراً، يختم الأمير عبد العزيز هذا الباب بالتطرق إلى العلاقات السعودية - اليمنية. فيسلط الضوء على أزمنة الحدود الأخيرة بينهما، ويرى أن هذه العلاقات لا بد من أن تأخذ مسارها السلمي الأخوي استناداً للسياسة الخارجية السعودية العامة القاضية بتوطيد العلاقات مع الجوار الخليجي.

ولعل الباب الثالث " الرؤية المستقبلية للدور الإقليمي السعودي " هو أهم الأبواب في الأطروحة على الإطلاق. فيتصدى الأمير الباحث بنظرة استشرافية الى الدور الإقليمي للسعودية في النواحي السياسية والاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ضوء هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النظام العالمي وطروحات العولمة ومساعي إسرائيل للعب دور رائد في مشروع اشرق الأوسطية الجديدة، وأخيراً أفق العلاقات بين السعودية والبلدان العربية.

يخلص الباحث في نهاية هذا الباب الثالث إلى أن النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة قد يجد نفسه، رغم كل مقومات الصمود، في "حالة أفول" فيما لو ظهر قطب ثان يعيد التوازن على الساحة الدولية عبر نظام الثنائية.

من ثنائية قطبية، ينتقل الأمير عبد العزيز إلى بحث تداعيات النظام العالمي الحالي على بلاده. ومع أنه لا يخفي مساوئ العولمة الاقتصادية على المملكة، إلا أنه يرى أن الاحتياط النفطي السعودي الهائل كفيلاً لأن يوفر لبلاده إمكانية الحفاظ على موقعها في النظام الاقتصادي العالمي. ثم يضع أربعة نماذج لمستقبل منطقة الشرق الأوسط: عربي، إسرائيلي، إسلامي ومتوسطي. وبعد تحديد مخاطر شرق أوسطية تهيمن عليها إسرائيل على النظام العربي، يستبعد الباحث إمكانية نوبان قسرية للنظام العربي ضمن منظومة الشرق الأوسطية الجديدة، ويرى أن هذه المنظومة لا تقوم دون مشاركة الأطراف العربية فيها.

أين موقع السعودية ودورها الإقليمي في معادلة الشرق أوسطية الجديدة؟ يرى الباحث أن بلاده تمتلك، رغم بعض المعوقات، أدوات لتفعيل دورها الإقليمي. وهذه الأدوات هي في الدرجة الأولى موقعها الجيوستراتيجي والديني بالنسبة للعالمين العربي الإسلامي (الأماكن المقدسة للإسلام) واحتياطها النفطي. وانطلاقاً من هذه المقومات والأدوات، يضع الباحث توصياته بشأن تفعيل المملكة لدورها الإقليمي وتحقيق مصالحها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والاجتماعية:

1- اعتماد خطة سياسية في منح المساعدات والقروض إلى البلدان النامية تتحقق معها مصالح مزدوجة للسعودية وتلك البلدان؛

- 2- التقارب مع إيران معتدلة بهدف التفاهم حول القضايا المشتركة للبلدين والمنطقة ككل، ومحاولة حل الخلافات الحدودية بين إيران ودول مجلس التعاون؛
- 3- تنسيق وتفعيل الدور السعودي – المصري وتكاملهما؛
- 4- فتح حوار استراتيجي مع الولايات الأميركية وتقريب وجهات النظر حول نقاط الخلاف معها والتخفيف من انحيازها إلى جانب إسرائيل؛
- 5- إعادة إصلاح الأمم المتحدة مع دول ذات المصلحة، وحصول الدول العربية مجتمعة على مقعد دائم لها في تلك المنظمة؛
- 6- إعادة النهوض بجامعة الدول العربية من خلال مشروع سعودي يفعل أجهزتها ودورها الإقليمي والعالمي، ويمثّن في الوقت نفسه من اللحمة والتلاقي بين البلدان العربية.
- 7- زيادة التنسيق بين دول الأوبك لضمان الحفاظ على أسعار نפט مناسبة؛
- 8- تنويع مصادر الدخل السعودي وعدم اقتصره على النفط، وذلك عبر إنشاء شركات عملاقة بالمشاركة مع بعض الدول المتقدمة تكنولوجياً؛
- 9- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واتخاذ إجراءات عملية في هذا الشأن؛
- 10- تحديث نوعي للقوة العسكرية السعودية كعامل استقرار في المنطقة؛
- 11- وضع خطة إعلامية بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل توضيح صورة الإسلام الحقيقية في العالم ومنع تشويهها؛
- 12- السير في برنامج للتنمية البشرية وتطويره، وتحديث البرامج والمناهج التعليمية والتربوية خصوصاً؛
- 13- تفعيل الدور السعودي في العالمين العربي والإسلامي عبر تطوير برامج البحث العلمي والتكنولوجي وتأهيل النخب فيهما.

لقد كتبت تقرير ي هذا من أجل إنصاف هذا "الأخر" السعودي، وذلك عبر إلقاء الضوء على شقيقتين سعوديتين مميزتين في مجال وعيهما الأكاديمي والثقافي. وهما، بعد تجربتي معهما، ليسا حالة خاصة في المجتمع السعودي. لقد سمحت لي لقاءاتي في القاهرة بالتعرف إلى الأمير منصور بن سعد والدكتور سعيد باديب وغيرهما من الأخوة السعوديين، مما يجعلني أعتقد أن الثقافة لدى السعوديين ليست حالة خاصة. فما هي السبل إذن التي يمكن اعتمادها لزيادة معرفتنا بهذا "الأخر". وهل أن حالة الجهل بـ"الأخر" السعودي تقتصر على المجال اللبناني فحسب؟

عند بدء مناقشة أطروحة الأمير عبد العزيز في أكاديمية ناصر العسكرية، ذكر رئيس لجنة المناقشة الدكتور مصطفى الفقي، أنه كان على وشك أن يرفض الاشتراك في المناقشة عندما علم أنها من إعداد أمير سعودي. كذلك كان الحال بالنسبة لأحد الأساتذة المشرفين. هذا "الموقف" اللبناني – المصري تجاه "الأخر"، لا بد من تلافيه عبر ردم هوة الجهل في بعضنا، بين "الأنا" و"الأخر". ولا يتم ذلك إلا عبر التبادل الثقافي والعلمي وزيادة حجم المعرفة بين أبناء الوطن العربي وبين دول الخليج العربي عموماً، والسعودية كأكبر دول خليجية وإسلامية خصوصاً. وأعتقد أن بيروت كعاصمة للثقافة العربية والإعلام والاتصالات ومركز كوزموبوليتي عالمي هي المؤهلة لأن تلعب دور قناة الاتصال بين الخليج والعالم العربي. وكما لفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا مراكزها الثقافية الفاعلة على الساحة اللبنانية والتي تضيء على منطقة الشرق الأوسط كلها، فعلى المملكة العربية السعودية أن يكون لها مركزها الثقافي في لبنان ليخدم المنطقة العربية ويكون عبارة عن "جزيرة ثقافية" تغلق كل فجوات الجهل في بعضنا. فما هو المطلوب من هذا المركز؟

- 1- تنمية التبادل الثقافي بين لبنان والخليج العربي عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً، وذلك عبر استضافة أكاديميين ومثقفين وسياسيين عرب وخليجيين لعقد مؤتمرات ثقافية وإلقاء المحاضرات؛
- 2- أن يكون منبراً حراً للحوار دون رقابة أو تعقيد لمختلف القضايا العربية والإسلامية والدولية والمتصلة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- 3- أن يكون مركزاً للبحث العلمي حول موضوعات تتصل بتاريخ الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والأوضاع الاجتماعية والتطور الاقتصادي، مع تقديم منح للبحث العلمي عن الخليج والمملكة العربية السعودية؛
- 4- أن يكون مسرحاً تعرض على خشبته شتى الفنون العربية والخليجية، من الأغنية العربية إلى الأغنية الخليجية المحببة، الى الفنون الشعبية والتشكيلية والأفلام الخليجية الخ...
- 5- أن يحتوي على مكتبة عامة تظهر الإنتاج الخليجي والسعودي في مجالات الأدب والعلوم والثقافة والإعلام؛
- 6- أن يهتم بالتعريف بالسعودية، دولة ومجتمعاً، عبر دعوة مثقفين لبنانيين وعرب (أكاديميين، أساتذة جامعات، إعلاميين الخ...) لزيارتها؛ مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية استضافة تلامذة وطلاب جامعيين لفترات محدودة، أسوة بما تفعله فرنسا حالياً.

في النهاية، يجب أن تدخل معرفة الإنسان العربي لشقيقه الإنسان العربي الآخر ضمن استراتيجية عربية شاملة. وهذه المعرفة يجب أن تسبق التعاون وتبادل المصالح وتكون مسؤولية عربية رسمية وشعبية. فهل تأخذ السعودية والمثقفون السعوديون هذه المبادرة؟